

إجابة الرقابة العادية الأولى في القانون الدستوري

السؤال الأول: عرف باختصار الآتي: دستور قانون – دستور برنامج – دستور مرن – دستور جامد. (04ن)

- **دستور قانون:** هو دستور يتضمن المبادئ والقواعد التي تنظم عملية التنافس بين الأحزاب السياسية أو الأفراد للوصول إلى السلطة وممارستها وعلاقات السلطات ببعضها البعض، مثل دستورا الجزائر لسنتي 1989 و1996. 1 ن
- **دستور برنامج:** يوجد في الدول التي يسيطر حزب سياسي واحد على السلطة، له برنامج وإيديولوجية يعمل على تطبيقها، فيقوم بوضعها في الدستور فيصبح هذا الأخير محملا ببرنامج الحزب في جوانب متعددة، بالإضافة إلى تنظيم السلطة والحقوق والحريات. مثل دستورا الجزائر لسنتي 1963 و1976. 1 ن
- **دستور مرن:** هو دستور يمكن تعديله ياتباع الإجراءات نفسها لتعديل قانون عادي، وتقوم بذلك السلطة نفسها (السلطة التشريعية). وهو معمول به في القواعد الدستورية العرفية في أغليبتها. لكن المرونة ليست صفة لصيقة بالدستور العرفي فقط، بل الدساتير المدونة لبعض الدول تعد مرنة. 1 ن
- **دستور جامد:** هو دستور لا يمكن تعديله إلا ياتباع إجراءات خاصة ومعقدة عن تلك الإجراءات المتعلقة بتعديل القانون العادي، حيث تشكل عائقا أمام السلطة الحاكمة حتى لا تتلاعب به لصالحها. 1 ن

السؤال الثاني: ما هو تفسير (موريس هوريو) لأصل نشأة الدولة؟ (05ن)

يرى (موريس هوريو) أن الدولة جهاز اجتماعي متماسك تشكلت على مرحلتين: ففي المرحلة الأولى يتفق مجموعة من الأفراد على مشروع إنشاء الدولة، فيعملون على تأسيس تنظيم قانوني بما هو متاح لهم من الوسائل طبقا للقانون الساري المفعول. وفي المرحلة الثانية يتم دعوة من يهمه الأمر للمساهمة في تحقيق مشروع إقامة الدولة وتنفيذه، حيث يتكون مجموع مركب يدعى "مؤسسة" يتشكل من: الفكرة الرئيسية، سلطة منظمة للجهاز، جماعة الأفراد المعنيين. وبهذه الكيفية فإن الدولة تنشأ نشأة قانونية ومن أمثلتها عنده الدولة الجزائرية، حيث يرى أن الزعماء التاريخيين للثورة الجزائرية هم أصحاب فكرة إنشاء الدولة الجزائرية، ثم جاءت الموافقة من مجموع الشعب. 3 ن

نقد النظرية:

- هذه النظرية قائمة على افتراض لا أساس له من التاريخ.
- مثال قيام الدولة الجزائرية بهذه الطريقة يختزل ويزيل كامل تاريخ الدولة قبل الاستعمار الفرنسي الذي أبرم أكثر من سبعين معاهدة مع الدولة الجزائرية قبل سنة 1830.
- العمل بما هو متاح من الوسائل وفقا للقانون يكون في إطار الدولة كإنشاء حزب سياسي، أما الدولة لا يكون انفصالها وإنشائها إلا عن طريق القوة العنف غالبا. 2 ن

السؤال الثالث: فاضل بين الدساتير المرنة والدساتير الجامدة. (05ن)

- إن المفاضلة بين الدساتير المكتوبة والدساتير غير المكتوبة تجعلنا نخلص إلى النتائج الآتية:
- الدساتير غير المدونة أصدق تعبيراً وأكثر استجابة لحاجات المجتمع من الدساتير المكتوبة بحكم مرونتها، لكنها بطيئة التكوين. 5 ن

- الدساتير العرفية (غير المدونة) تتميز بالغموض وعدم الدقة، حيث تستغل السلطة ذلك لمصلحتها على حساب الأفراد وحياتهم.
- للدساتير المكتوبة دورا كبيرا في تربية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وحياتهم، وحدود سلطة الحاكم حتى لا نفع في الاستبداد.

السؤال الرابع: الرقابة على دستورية القوانين من أهم الوسائل التي تكفل احترام الدستور من قبل السلطات العامة. (06ن)

- مبررات الرقابة على دستورية القوانين يمكن حصرها في:
 - يجب خضوع القاعدة القانونية الأدنى للقاعدة القانونية الأعلى (الدستور).
 - الدستور الصادر عن صاحب السيادة في الدولة (الشعب أو الأمة)، ولا يمكن لسلطة أخرى مخالفة إرادته.
- أنواع الرقابة على دستورية القوانين:
 - الرقابة السياسية على دستورية القوانين.
 - الرقابة القضائية على دستورية القوانين.
- خصائص ومميزات الرقابة القضائية عن طريق الدعوى الأصلية:
 - وسيلة هجومية يستخدمها الفرد للقضاء على القانون قبل تطبيقه عليه إذا كان يمس بمصالحه.
 - لا بد أن ينص عليها الدستور ويحدد شروط ممارستها من قبل الأفراد أو السلطات.
 - تمارسها جهة قضائية معينة يحددها الدستور مثل محكمة دستورية أو محكمة عليا في الدولة بناء على دعوى.
 - تكون هذه الرقابة محددة المدة بعد صدور القانون تحقيقا لاستقرار المعاملات القانونية.
 - حكم المحكمة يتراوح بين رفض الدعوى أصلا أو الإلغاء الكلي أو الإلغاء الجزئي.
 - يسري إلغاء القانون على الماضي والمستقبل ولا يرتب أي أثر.
 - حكمها نهائي لا يمكن الطعن فيه، فهو ذو حجية مطلقة في مواجهة الكافة.
- تشكيلة الهيئة المكلفة بالرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 تم التخلي عن المجلس الدستوري واستبداله بمحكمة دستورية تتكون من اثني عشر عضوا:
 - أربعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المحكمة،
 - عضو واحد تنتخبه المحكمة العليا من بين أعضائها،
 - عضو واحد ينتخبه مجلس الدولة من بين أعضائه،
 - ستة أعضاء ينتخبون بالاقتراع من بين أساتذة القانون الدستوري.

1.5 ن

1 ن

2 ن

1.5 ن

بالتوفيق والنجاح